

الطيران العماني يرفع الحد الأدنى للأجر الأساسي لأربعمئة من موظفيه العمانيين

تجاوبا و القرار الوزاري الصادر عن وزارة القوى العاملة بشأن تحديد الحد الأدنى لأجور القوى العاملة العمانية في القطاع الخاص ليكون الحد الأدنى مائة وعشرين ريالاً عمانياً شهرياً، أنهى الطيران العماني الناقل الوطني لسلطنة عمان إجراءات تعديل و زيادة الرواتب الأساسية لموظفي الشركة المستحقين طبقاً للقرار.

و في هذا الصدد أشار الشيخ / أحمد بن حمير النبهاني مدير أول الموارد البشرية بالطيران العماني إلى أن الشركة طالما أبدت تعاوناً كبيراً وإيجابياً لتطوير الكوادر الوطنية لديها، وأن هذه الخطوة تأتي تأكيداً على مدى حرص الناقل الوطني لسلطنة عمان على تنفيذ كافة القرارات الحكومية الهادفة نحو دعم وجود العمالة الوطنية و تحسين أوضاعها في القطاع الخاص، مؤكداً على أن تلك القرارات تعد المشروع لكافة السياسات العمالية المعمول بها في الشركة.



الشيخ / أحمد بن حمير النبهاني
مدير أول الموارد البشرية

و أضاف مدير أول الموارد البشرية إن هذا القرار الأخير من شأنه أن يساهم في تطوير العمالة الوطنية لدى الشركات وتعزز أداءها، داعياً في الوقت نفسه باقي المؤسسات والشركات إلى تطبيق مثل هذه المبادرات التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن، منوهاً إلى أنه قد إستفاد من هذا التعديل الجديد و الذي سيحتسب ابتداءً من أول شهر مارس 2007 حوالي (400) موظف وموظفة من العمانيين بمختلف إدارات و دوائر الشركة، و هم يمثلون ما نسبته 18% من إجمالي الموظفين العمانيين و البالغ عددهم 2207. كما أشار النبهاني إلى أن هذا الراتب في سوق العمل يعتبر بداية طيبة، و أن الصبر والعطاء والثبات والإستقرار في الوظيفة يقود إلى رفع الراتب إلى أرقام تناسب طموحات العمال المجتهدين.

دائرة الإتصالات التنفيذية و الإعلام في الطيران العماني قالت أنه و بفرض حد أدنى للأجور، يكفل لبعض فئات المجتمع التي لا تنهض بها حظوظها حداً أدنى من العيش الكريم. و أضافت من أن تشريع الحد الأدنى من الأجور يقصد به الحفاظ على كرامة الأنسان و تحقيق غير مباشر لمعاني التراحم في المجتمع. هذا التشريع دون أدنى شك سيزيد من إقبال العمالة الوطنية على العمل في القطاع الخاص، كما سيساهم في تطوير هذه الكوادر ورفع كفاءتها وإنتاجيتها من خلال عمليات التنسيق والتعاون بين أطراف الإنتاج الثلاثة الوزارة من جهة وأصحاب الأعمال والعمال من جهة أخرى، كما تعزز الشراكة بينهم. و من خلال التركيز على البرامج التدريبية التي من شأنها رفع كفاءة و إنتاجية المواطنين في مواقع عملهم فسيساهم ذلك بالتالي في تطورهم الوظيفي للنهوض بإقتصاد البلاد بأيدي أبنائه من المواطنين في مواقعهم، دون الحاجة منهم للبحث عن الأفضل حيث أن الجميع يطبق نظام عمل موحد موضوع بعد دراسة مستفيضة.